



أسلحة الدمار الشامل: الردع الانتشار في السياسة الدولية

د. مبروك مصطفى غومة

جامعة الزاوية، كلية الآداب – قسم الفلسفة

Weapons of Mass Destruction: Deterrence and Proliferation in International Politics

Dr. Mabrouka Mustafa Ghoma

University of Zawiya, Faculty of Arts – Department of Philosophy

m.ghouma@zu.edu.ly

<https://orcid.org/0009-0009-2735-5171>

تاريخ الاستلام: 2026/01/31 تاريخ المراجعة: 2026/02/01 تاريخ القبول: 2026/2/28 تاريخ النشر: 2026/03/13

الملخص:

يتناول البحث إشكالية انتشار أسلحة الدمار الشامل ودورها في استراتيجيات الردع ضمن السياسة الدولية، مع التركيز على تداعياتها الأمنية والإنسانية والبيئية. ويهدف إلى توضيح مفهوم هذه الأسلحة وأنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية، وتحليل دوافع امتلاكها وانتشارها، وتأثير سباق التسلح في استقرار النظام الدولي، وتقييم الجهود الدولية للحد منها. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج المقارن عند الحاجة. وتوصل إلى أن أسلحة الدمار الشامل تمثل تهديداً متعدد الأبعاد يتجاوز الخسائر البشرية إلى الإضرار بالبيئة والاقتصاد والأمن الدولي، وأن سياسات الردع لا تلغي احتمالات التصعيد والصراع. كما أظهر أن ازدواجية المعايير الدولية تعوق جهود نزع السلاح وتضعف الثقة بالمنظومة الدولية. وأوصى البحث بتعزيز الالتزام بالاتفاقيات الدولية، وتطوير آليات الرقابة والوقاية والاستجابة المبكرة، ودعم دور الأمم المتحدة والتعاون الدولي لتحقيق الأمن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: أسلحة الدمار الشامل، الردع النووي، الانتشار، السياسة الدولية، الأمن الدولي.

: Abstract

This research examines the proliferation of weapons of mass destruction and their role in deterrence strategies within international politics, focusing on their security, humanitarian, and environmental implications. It aims to explain the concept and types of nuclear, chemical, and biological weapons, analyze the motives behind their acquisition and proliferation, assess the impact of the arms race on international stability, and evaluate international efforts to control them. The study adopts a descriptive-analytical approach, supplemented by a comparative method when necessary. The findings indicate that weapons of mass destruction pose multidimensional threats to humanity, the environment, the economy, and international security. Deterrence policies do not eliminate the risks of escalation and conflict, while international double standards undermine disarmament efforts. The research recommends strengthening international agreements, improving monitoring and early-response mechanisms, and promoting United Nations initiatives and international cooperation to achieve global security and stability.

Keywords: Weapons of Mass Destruction, Nuclear Deterrence, Proliferation, International Politics, International Security.

المقدمة:

لقد شهد القرن الماضي تطوراً سريعاً في نوع الأسلحة المستخدمة في الحروب وفي كفاءة هذه الأسلحة وقدرتها التدميرية، ففي مطلع القرن العشرين وفي الحرب العالمية الأولى استخدمت الأسلحة الكيماوية بشكل منظم أدى إلى إصابة أعداد كبيرة من كل الطرفين المتحاربين رغم أن نوع وطريقة استخدام هذه المواد في تلك الحرب كان بدائياً نوعاً إذا ما قورن بالتقدم الذي شهدته تلك الأسلحة فيما بعد.

لذلك؛ كان في نتائج الحرب العالمية الأولى والتي تضاعفت آثارها مع الحرب العالمية الثانية أن توجهت الدول المالكة للقدرة على التقدم المادي، والعلمي إلى السعي المتواصل والحديث نحو تطوير التكنولوجيا العسكرية، وسباق التسلح فكانت السياسة العملية غير المعلنة هي السعي من أجل السيطرة على مناطق النفوذ، وإقامة القواعد العسكرية، وإدخال الدول الصغرى والمتوسطة في دائرتها لتقف إلى جانبها في المحافل الدولية، وذلك سواء في عهد عصبة الأمم، أو في عهد هيئة الأمم المتحدة، وحتى تتمكن الدول الكبرى من ترجيح ميزان العلاقات الدولية لصالحها في الصراع الدولي.

وعليه يمثل انتشار أسلحة الدمار الشامل من أخطر التحديات التي تواجه منظومة الأمن والسلم الدوليين في العصر الحديث، إذ لم يعد الحديث عنها مقتصرًا على الجانب التقني أو العسكري، بل أصبح قضية سياسية واستراتيجية بامتياز ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموازين القوى بين الدول وبطبيعة النظام الدولي وتفاعلاته.

ومن هنا، تكسب دراسة أسلحة الدمار الشامل أهمية خاصة ليس فقط من الناحية الأمنية والعسكرية، بل أيضاً من زاوية تحليل السياسات الدولية، وآليات صنع القرار، ومدى فعالية الأطر القانونية والمؤسسة في الحد من هذا النوع من التهديدات خصوصاً موضوعاً يشهد تطورات متسارعة.

لذلك تكمن إشكالية البحث في السؤال التالي: إلى أي مدى استطاعت الأطر والآليات الدولية القائمة أن تحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما تأثير ازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الملف على استقرار الأمن الإقليمي والدولي؟

ما هي الأبعاد المفاهيمية والتاريخية لأسلحة الدمار الشامل، وكيف تطورت عبر مراحل النظام الدولي المختلفة.

ما هي المخاطر المحتملة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل في النزاعات وكيف يمكن الوقاية من أثر أسلحة الدمار الشامل؟

ما هي أهمية المعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل؟ كيف يمكن تعزيز الوعي بأخطار أسلحة الدمار الشامل؟

ولذلك تكمن أهمية البحث في الآتي:

1. الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.
2. حماية الإنسان: حماية الإنسان والبيئة من أثر أسلحة الدمار الشامل.
3. تعزيز التعاون الدولي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.
4. الوقاية من الكوارث الإنسانية والبيئية الناجمة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل.

وعليه؛ الهدف من البحث هو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز الوعي الإنساني بأخطار أسلحة الدمار الشامل وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي لحماية الإنسان والبيئة على هذا الكوكب.

وسيكون المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي والمقارن عند الحاجة. قسم البحث وفق المحاور الآتية:

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لأسلحة الدمار الشامل وأنواعها.

المحور الثاني : أثر أسلحة الدمار الشامل على الإنسان والبيئة.

المحور الثالث : دوافع الانتشار والآليات الردع في النظام الدولي.

المحور الرابع : الجهود الدولية للسيطرة على الدمار الشامل

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لأسلحة الدمار الشامل وأنواعها:

قبل الخوض في تعريف أسلحة الدمار الشامل وأنواعها لا بد لنا أولاً من تعريف مفهوم الحرب، وهو: في الفقه المعاصر ومن هنا على وجهتهم من الباحثين للقانون الدولي العام. الحرب هي:

1. (كفاح مسلح بين الدول بهدف تغليب مصلحة سياسية لها مع اتباع القواعد التي يقرها القانون الدولي⁽¹⁾).

2. ويعرفها: "فان غلان" بأنها: (صراع عن طريق استخدام القوة المسلحة بين الدول بهدف التغلب على بعضها البعض)⁽²⁾.

3. كما تعرف أيضاً بأنها: (حالة عداء نشأت بين دولتين أو أكثر، وتنتهي حالة السلام بينهما، وتستخدم فيها القوات المسلحة في نضال مسلح تحاول فيه كل دولة إحراز النصر على أعدائها ومن ثم فرض إرادتها عليهم وإملاء شروطها المختلفة من أجل السلام)⁽³⁾.

والحقيقة هل فرض السلام أم الإذلال، والنصر لا يأتي بسهولة بل من خلال استخدام الأسلحة وهي أسلحة الردع والتي منها أسلحة الدمار الشامل والذي يقودنا الحديث إلى تعريفها.

ثانيًا: تعريف أسلحة الدمار الشامل:

"هي تلك الأسلحة أو الاعتداء أو المواد التي تؤدي إلى القتل الجماعي دون القدرة من قبل مستخدميها أن يستثنى أو يبقى شخصاً من هذا القتل"⁽⁴⁾.

وعليه تكون الأسلحة الكيميائية؛ الأسلحة الجرثومية، والأسلحة النووية ضمن التطبيقات التي تندرج تحتها أسلحة الدمار الشامل وتطور الأنظمة.

كما تعرف أسلحة الدمار الشامل بأنها : " هي الأسلحة التي تمتلك قدرة تدميرية هائلة، وتؤدي إلى إحداث خسائر بشرية ومادية واسعة النطاق، وقد تسبب آثاراً طويلة الأمد على الإنسان والبيئة، وتشمل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية"⁽⁵⁾. ويضيف بعض الباحثين الأسلحة الإشعاعية إلى هذه الفئة.

في العصور السابقة لم تمتلك الحكومات مجموعة متنوعة من الوسائل كان عليهم اللجوء للقوة في عمليات المساومة، وكانت القوة والعنف أكثر التكتيكات فعالية ولكن في حالات كثيرة كانت هي الوسيلة الوحيدة . أما اليوم فالموقف يختلف فإنه مع تقدم التكنولوجيا ظهرت وسائل أخرى للتأثير وبسط النفوذ وأصبحت كبديل لاستخدام القوة.

وعليه التعريف بأسلحة الدمار الشامل وأنواعها تصب في صلب الموضوع حتى نفهم الغايات والوسائل من صنع هذه الأسلحة، والتي تنقسم إلى ثلاث أسلحة لاغنى عنها في عمليات الردع وسنعرفها من خلال المصطلحات التالية:

أولاً: مصطلح الحرب الكيماوية:

ولكي نفهم الحرب الكيماوية لابد لنا من تعريف العامل الكيماوي (Chemical agent) : "هو المادة الصلبة أو السائلة أو الغازية والتي تسبب الموت أو التلف أو الضرر أو الإزعاج للإنسان والحيوان والنبات والمواد والمعدات الحربية من آليات وغيرها، أو تكون مادة دخانية أو محرقة أو مشلة للعقل والجسم" (6). وعليه الشخص المصاب بالعامل الكيماوي يكون من تأثر بالعامل الكيماوي إلى درجة الموت أو التسبب في إخلاء المنطقة أو يعاني نقص وفقدان الفعالية في أداء واجبه الوطني.

وهو (Aerosol) والذي يمكن تعريفه بأنه: "الجسم الصلب أو السائل بشكل دقائق صغيرة جداً في وسط غازي وعادة يكون غير مرئي مثل الضباب والدخان ورشاش عطور الكولونيا".

ولهذا يسمونه "بالحرب الصامتة"، ولم تقتصر هذه الغازات على الحروب فقط بل أصبحت تستعمل في أشياء أو أغراض أخرى كالغازات المسيلة للدموع والغازات التي تعطي الدخان لتغطي تقدم أو انسحاب القوات المقاتلة لتخفي المراكز الاستراتيجية عن أعين العدو" (7).

والغاز الكيماوي يعتمد على عدة عوامل لاختياره كغاز في الحروب منها أن يكون غازاً ساماً جداً وله صفات حارقة ويؤثر على الإنسان والحيوان والمواد الحربية. كذلك أن لا يكون سهل التحلل (stable) خلال صناعته وحفظه إلى وقت استعماله، و يكون سهل الحمل والنقل تحت احتياطات شديدة. وعليه الذين يستخدمون هذا الغاز ينبغي عليهم معرفة طرق العلاج الوقائية فهو يمتاز بأنه لا لون ولا طعم ولا رائحة (8).

لذلك تنتوع منها غازات تشل جسم الإنسان، ومنها غازات لغايات التدريب، وغازات دخانية للتستر وغازات الإشارة وغازات حارقة تسبب الحروق بالإضافة إلى ذلك منها ما يسبب التلف والضرر لنمو النبات (9).

والحقيقة استعملت الغازات أول مرة في نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1915 عندما أطلق الجيش الألماني غاز الكلورين على مساحة أربعة أميال مربعة وكان عدد الإصابات من جراء ذلك خمسة عشر ألف إصابة، كانت خمسة آلاف منها قاتلة. بعدها بستة أشهر استعمله الإنجليز في نفس الحرب، واستعمل الألمان في عام 1917 غاز الخردل وكان حتى ذلك الوقت أكثر عامل يحدث خسائر وإصابات. إذ جرى قذف تسعة ملايين قذيفة مليئة بغاز الخردل أحدثت أربعمئة ألف إصابة، وكان تأثير هذه الكمية يعادل أضعاف فعالية نفس العدد من قذائف المتفجرات الشديدة. وكانت نتيجة الحرب للطرفين خسائر ثلث مليون إصابة منها واحد وتسعون ألفاً لا قوا حتفهم بسبب قذائف المدفعية والأسلحة الصغيرة والباقي بسبب العامل الكيماوي (10).

وللأسف أن الطرفين المتحاربين استعملوا ما يزيد على 125,000 طن من هذه الغازات كان ضحاياها مليون وثلاثمئة ألف إنسان ويقدر بأن الجيش الأمريكي ناله النصب الأكبر إذ كانت نسبة ضحاياه 30% من المجموع.

وكمثال على المواد المحرقة واستخدامها نذكر أن الأمريكيين استخدموا في العامين الآخرين من الحرب الكورية مائتي (200) ألف قنبلة نابالم ضد قوات العدو، علماً بأن القنابل المتفجرة التي استخدمت في الحرب الكورية كلها كان في حدود أربعمئة ألف قنبلة، أي ما يعادل 50% مما استعمل كان من القنابل الحارقة (11).

كما استخدمت الوسائل المحرقة في الحرب الفيتنامية، وأيضاً الصهاينة استخدموا المواد المحرقة وخاصة النابالم في عدوان حزيران ضد الجيوش العربية وضد السكان الأمنيين في محاولة لنشر الذعر والرعب بين القوات المحاربة والسكان المدنيين (12).

وعليه تعتبر الحرب الكيماوية التي تتكون من الفسفور، والنابالم هي الأكثر خطورة على الجنس البشري والبيئة بشكل عام.

ثانياً: الحرب البيولوجية:

ليست الغازات والمركبات الكيميائية وحدها هي التي تحظى بالعناية والاهتمام، بل إن الحميات الراشحة والجراثيم والفيروسات تشكل سلاحاً آخرًا رهيباً من أسلحة الحرب لعله يفوق بتأثيره وأذاه وسعة انتشاره جميع الأسلحة الأخرى وهو برأي أكثر رجال الحرب الساعين إلى دمار البشرية سلاح المستقبل الذي لا يبقى ولا يذر، فقد قال المارشال الروسي زوكوف: "إن الحرب المقبلة لن تريح بالأسلحة النووية والقوة الجوية لوحدها بل ستستعمل الأسلحة البيولوجية والكيميائية لدعم الأسلحة التقليدية والنووية" (13).

والغريب هذا السلاح قد يصيب الصديق والعدو على السواء، كذلك استحالة حفظ ونقل وإطلاق مليارات الجراثيم التي لا تعيش سوى فترة محدودة وعلى وسط سائل.

ولكن بتطور العلم حل هذا الإشكال من خلال طريقة التجميد بالبرودة المنخفضة جداً وتوصل إلى مكان حفظ أكثر العوامل المحرصة بشكل جاف وفعال لمدة غير محدودة، وإذا كان التجميد بالبرودة كثير الاستعمال في الطب فإن استعمالاته العسكرية أصبحت أكثر استعمالاً إذا استطاع العسكريون بهذه الطريقة تخزين كميات كبيرة من الجراثيم والحميات الراشحة بحالة جافة وفعالة في القنابل والمتفجرات وتمكنوا من التغلب على جميع مشاكل وصعوبات المستحضرات السائلة.

وتكون الجراثيم المحضرة بهذه الطريقة على شكل مسحوق يمكن إطلاقه بوسائل عديدة على شكل ضباب يغطي مساحات واسعة من الأرض.

"ويحدد العسكريون عادة على الورق جميع الصفات المطلوب توفرها في جرثوم من الجراثيم ويقوم العلماء المختصون بوسائلهم الحديثة بتحضير ذلك الجرثوم المطلوب واللقاح الواقي منه خوفاً من ارتداده إلى جنودهم وإصابتهم بمرضه دون أن يكون لديهم ما يكافحونه ويقاومون المرض به" (14).

وعليه لا بد من أخذ احتياطات آخر وهو أن لا يكون انتقال الجرثوم المستعمل من الإنسان إلى الإنسان إذا أمكن، بل من الحيوان إلى الإنسان لأنه لا يمكن أن نعرف تماماً ما سوف تكون عليه قوة الجرثوم بعد إطلاقه في الطبيعة، وما هي قيمة اللقاح الواقي منه علمياً.

وعليه من مميزات المواد البيولوجية "قوة انتشار على شكل سحابة تشبه سحابة المواد الكيميائية لها القدرة على دخول المباني والمنشآت غير المجهزة بأنبوب محكمة وعند تساقطها على شكل قطرات تلوث الجدران الداخلية والأشياء الأخرى التي تقابلها وبذلك تساعد هذه الأشياء على نقل العدوى وانتشارها" (15).

ولقد لوحظ أن المناطق التي أجريت فيها تجارب الأسلحة الجرثومية خلت من الحيوانات اللبونة، بحيث لم يبق فيها حيوان واحد أما في الحالات التي يراد فيها القضاء على العدو تماماً فيمكن استعمال نوعين من الجراثيم هما: كاتسيات(*) الطاعون وعصيات الجمرة الخبيثة. (**)

ومن مساوئ هذين المرضين انهما يصيبان جميع المخلوقات الحية من انسان او حيوان

السؤال المطروح: ما هي علامات استخدام السلاح البيولوجي؟

تنقسم العلامات الى ثلاث مستويات بيئية على الانسان والحيوان واستخباراتية.

وطرق التعرف عليها:

1. انفجار بصوت غريب (صوت مكتوم أو صامت)
2. تكوين سحابة في منطقة الانفجار ذات لون لامع وقريبة جداً من الأرض.
3. ظهور ترسبات على سطح الأرض والأدوات والمعدات والنباتات.
4. ظهور حشرات غير موجودة أصلاً في المنطقة (غريبة عن المنطقة).

5. ظهور القوارض بكميات كبيرة⁽¹⁶⁾.

والعلاقات التي على الانسان والحيوان وهي كالاتي:

- 1- ظهور اعراض مرضية غير طبيعية: إصابة عدد كبير من الناس بنفس الاعراض وفي نفس الوقت رغم عدم وجود وباء معروف
 - 2- شدة وسرعة انتشار المرض: تفشى سريع جدا لمرض غير موسمية أو غير متوطن في المنطقة
 - 3- مقاومة العلاج: عدم استجابة المرض للمضادات الحيوية المعتادة
 - 4- حالات وفيات عالية: معدل وفيات أعلى من المعتاد للمرض الطبيعي.
 - 5- انماط إصابة غريبة: إصابة عن طريق الاستنشاق لأمراض تنتقل عادة بالطعام مثل الجمرة الخبيثة
- الرؤية. (17)

المحور الثاني أسلحة الدمار الشامل على الانسان والحيوان والبيئة

تمثل الأسلحة البيولوجية أحد أخطر أنواع أسلحة الدمار الشامل، نظراً إلى اعتمادها على عوامل بيولوجية أو سموم ذات أصل بيولوجي لإحداث المرض أو الوفاة، ولا يقتصر خطر هذه الأسلحة على الإنسان بل يمكن أن يمتد إلى الحيوانات والنباتات والمحاصيل الزراعية بما ينعكس على الصحة العامة والأمن الغذائي والاقتصاد والبيئة.

"وتكمن خطورة الأسلحة البيولوجية أيضاً في أن الحدث المتعمد قد يصعب تمييزه في بدايته عن التفشي الطبيعي للمرض، مما يؤخر اكتشاف مصدر المشكلة ويزيد صعوبة الاستجابة الصحية، ولذلك تنظر منظمة الصحة العالمية إلى الاستخدام المتعمد للعوامل البيولوجية بوصفه تهديداً للصحة العامة يتطلب قدرات متقدمة في الت رصد والاستجابة والتنسيق بين قطاعات الصحة البشرية والصحة الحيوانية وسلامة الغذاء وغيرها" (18).

أولاً: على الإنسان:

لمعرفة مبادئ نشر هذه العوامل من ضروري فهم إمكانيات وحدود العوامل، فهناك مداخل لجسم الإنسان ذات أهمية لتدخل من خلالها ميكروبات الأمراض وتسبب العدوى، وهذه المداخل هي: جهاز التنفس، والجلد، والجهاز الهضمي، والعيون. ويعتبر جهاز التنفس أهم لهذه العوامل، أما الجلد فإنه يتأثر إذا كان فيه جروح، وأما الجهاز الهضمي فيأخذ العوامل عن طريق الطعام والماء.

ثانياً: التأثير على الحيوان :

تؤثر هذه العوامل على مختلف الحيوانات بقصد منع اللحوم ومنتجات الألبان التي يحتاجها الطرفان ومنع استخدامها كوسائط للنقل.

ثالثاً: التأثير على النبات:

تؤثر هذه العوامل على النبات وعلى المحصول الزراعي بحيث يؤثر على الوضع الاقتصادي كأن يقضي على المحصول الذي تعتمد عليه البلد مثل الأرز أو الحمضيات أو القطن أو غيره، وتأثير هذه العوامل يكون بملامستها للنبات أو النمو بقربه (19).

لذلك - تعتبر مشكلة تلوث البيئة من القضايا الدولية التي تحظى باهتمام منقطع النظير من قبل : الأفراد، الدول، والنظام الدولي، بالرغم من حداثة هذه المسألة مقارنة بغيرها من القضايا الدولية الأخرى، مثل نزع السلاح والأمن والسلم الدوليين. ولعل من أهم أسباب الاهتمام العالمي بقضية تلوث البيئة هو إدراك أطراف النظام الدولي بأنها أصبحت أهم تحدٍ لبقاء الإنسان وحضارته ورخائه.

ومفهوم البيئة هو "كل ما يحيط بالإنسان، أو الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته وأنشطته المختلفة، وبالتالي فإن مفهوم البيئة يمتد ليشمل الأرض التي نعيش عليها، الهواء الذي نتنفسه، والماء الذي نشربه ونستخدمه في عدة أغراض ذات علاقة بحياة ونشاطات الإنسان، وكل ما يحيط بنا من كائنات حية أو جامدة"(20).

أما فيما يتعلق بمفهوم التلوث فإنه يستعمل في العادة في حالة وجود ضرر كامن للإنسان والبيئة، وبالتالي فإن تلوث البيئة يمتد ليشمل تلوث التربة، تلوث المياه، تلوث البحار والمحيطات، تلوث الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وغيرها من أوجه الحياة المختلفة.

"فإجراء التجارب النووية في الجو وفي قاع البحار وتحت سطح الأرض إلى جانب الحوادث النووية التي تحدث في مفاعلات نووية، مثل حادث جزيرة الـ 12 ميلاً في الولايات المتحدة وحادث تشرنوبيل في الاتحاد السوفييتي نجم عنها بطبيعة الحال ضرر مادي ملموس ما زال الإنسان يعاني منه حتى اليوم، فثقب الأوزون جاء نتيجة لجهود إنسانية تراكمية في مجال تلوث البيئة، تارة عن طريق مخلفات الثورة الصناعية وتارة أخرى عن طريق التفجيرات النووية وإلقاء النفايات النووية في البحر والجو واليابسة"(21).

فبروز مشكلة تلوث البيئة لا يمكن عزلها عن بقية المعضلات الدولية الأخرى، مثل نزع السلاح، حقوق الإنسان، وندرة الموارد، ومشكلة الطاقة.

رابعاً: الآثار النفسية والاجتماعية على الإنسان:

لا تقتصر نتائج الأسلحة البيولوجية على الأضرار الجسدية؛ إذ يمكن أن يؤدي الخوف من العدوى والموت إلى آثار نفسية واجتماعية واسعة.

ومن أبرز هذه الآثار: الخوف والقلق وعدم الشعور بعدم الأمان، بالإضافة إلى اضطراب الحياة اليومية والوصمة الاجتماعية تجاه المصابين أو المشتبه بإصابتهم.

وفوق كل هذا زيادة الضغوط النفسية على العاملين في القطاع الصحي (22).

إسرائيل والأسلحة الجرثومية:

مفاعل ديمونا البيولوجي:

يقول محمد زرقوط(*) إن الحرب البيولوجية سيناريو حرب الجينات مشروع إسرائيل الأخطر على جينات العرب لا بد كل عربي يعرفه لأنه لم تعد الرصاصة هي الوسيلة الوحيدة للقتل لأن إسرائيل صارت تفكر بشيء أخبت من الرصاصة، أصبحت تعرف لغتك وانتماؤك وحتى فصيلة دمك وهو ما يعرف بالحرب البيولوجية العرقية تستهدف نسل العرب وليس أرضهم فقط من خلال ملفات معهد نيس زيونا والمختبرات التي تدرس d.N.A العرب في منطقة مخفية بتل أبيب في حصن اسمه IIBR أو المعهد الإسرائيلي للأبحاث البيولوجية وهو مفاعل ديمونا البيولوجي. المعهد متخصص بتطوير الأسلحة البيولوجية ذات الاستهداف الانتقائي، ولا تعتبر إسرائيل طرفاً باتفاقية الأسلحة البيولوجية.

كشف تقرير لصحيفة صنداي تايمز البريطانية سنة 1998 - يوجد علماء بالمعهد اشتغلوا على تحديد بصمات جينية (Genetic Markers) تميز اليهود عن العرب لتطوير فيروسات أو بكتيريا تستهدف العرب فقط وهذا ليس خيالاً علمياً بل يعتبر فصلاً عنصرياً حقيقياً يشغل عليه في المختبرات.

والسؤال المطروح: كيف عرفوا جيناتنا؟ وهنا اللعبة الكبيرة. عرفوا ذلك من خلال (Genetic Markers) أو المسح الجيني، إسرائيل عندها أكبر بنك معلومات جينية بالمنطقة عبر استثمارات شركات عالمية

مثل ثلاثة وعشرون أو مي او Heritage من خلال عينات تؤخذ بحجة طبية أو لقاحات بظروف الأزمات أو فحوصات البي سي آر. (P.C.R)

إسرائيل تبني داتا ضخمة جينياً عن الشعوب العربية والهدف من ذلك معرفة نقاط الضعف الوراثية عند العرب حتى يستطيعوا أن يصمموا أمراضاً لتعطيل الخصوبة خلال جيلين أو تسبب وهناً جسدياً جماعياً بلمحة البصر.

بالإضافة إلى ذلك بدأوا بتكنولوجيا في تحلية المياه والزراعة الجينية والخطر يكمن في السيطرة على منابع المنطقة مثل الجولان أو الليطاني والتحكم ببذور المحاصيل حيث تملك إسرائيل براءات اختراع بالاغرو أو الإرهاب الزراعي معدل وراثياً ويموت الإنسان إذا ما أخذ المصل المعد له وهذا يعني بالمستقبل إما أن تجوع وإما أن تخضع.

وهذا يعني عندما تصير لقمتهك وشرابك مبرمجاً بمختبرات إسرائيل الامر الذي يجعلك أصبحت تحت دكتاتورية حيوية وهذا هو السلاح الذي تخطط له إسرائيل حتى يضربوا عام 2000 إلى 2030.

وكذلك من البرامج الخطرة هو "اختراق الإدراك" حيث تستخدم إسرائيل خوارزميات ترفع الكورتيزول عند العرب أو الهرمونات التوتر عبر محتوى السوشيال ميديا المحبط بهدف إفقاد الشعوب على المبادرة وتحويل الكتلة البشرية تعيش قلق وجودي دائم، وهكذا تصبح الشعوب العربية اضعف فسيولوجياً لمواجهة أي وباء أو حرب. وعليها فإسرائيل تخطط إلى الي اليوم لم تعد فيه بحاجة لدبابه لتمسح مدينة أو لضربها لان الحرب اليوم كانت في الخنادق أو الجبهات تكون ثمانية بثانية مفتوحة بالمختبرات بالعمته لم تعد بالرصاصه بل فيروس مبرمج يحدد ويعرف من انت!!

وعليه على دولنا العربية أن تحمي البيانات الحيوية مثل ما تحمي الأراضي العربية. إسرائيل تتجج على العرب إذا لم يكونوا يقظين وهو انذار مبكر لمستقبل الاجيال.

ثالثاً (3) الحرب النووية:

عندما استخدمت القنابل النووية لأول مرة في هيروشيما وناجازاكي كانت قدرتها 13-20 ألف طن [كيلوطن] من مادة تي إن تي (TNT) ، إلا أنه وفي الوقت الحاضر تعاضمت قوة هذه القنابل حيث أن متوسط القنبلة الهيدروجينية مثلاً تعادل 500 كيلوطن وقد تصل 20 مليون طن [ميغا طن]، كما ازداد مدى هذه الأسلحة بحيث أصبحت تستطيع بلوغ أي هدف في العالم خلال دقائق من حملها على رؤوس حربية تطلق عن طريق أرض أرضي" (23).

وقد سعى العلماء في أماكن مختلفة من العالم إلى دراسة مدى تأثير الحرب النووية في حالة وقوعها على العالم ومن ذلك محاولة حساب حجم الطبقة الكثيفة التي يمكن أن تشكل في الجو نتيجة للتفجيرات النووية حيث تتكون من مقادير ضخمة من أدخنة والسخام الناتجة عن احتراق الغابات والمدن والتي تحول دون وصول أشعة الشمس إلى سطح الأرض، حيث دلت هذه الدراسات بأن الظلام سوف يستمر أسابيع عدة (24).

آثارها على البيئة :

تجمع هذه السحب الدخانية التي تتكاثر لتحجب نور الشمس قد تؤثر على التوازن الحراري إذ قد تهبط درجة الحرارة إلى ما دون الصفر وقد يتدنى ما يصل الأرض من أشعة الشمس إلى مستوى لن يكون كافياً لضمان حياة النباتات، وقد ينقشع معظم تلك السحب من الغبار والسخام بعد عدة أشهر، عند ذلك ونتيجة للدمار

الذي يكون قد لحق بطبقة الأوزون من جراء تصاعد الانفجارات النووية الكبرى فإن أشعة الشمس التي تصل الأرض ستحتوي على كمية أكبر من الإشعاعات الفوق بنفسجية الضارة. ويحمل غبار الغيوم المتساقط مواد مشعة تنتشر في مناطق بعيدة عن الأماكن التي وقع فيها الانفجار وتدعى هذا الظواهر مجتمعة الصقيع والظلام المتساقط الإشعاعي والإشعة الفوق بنفسجية بالشتاء النووي. ولقد قدر أنه عند حدوث تفجير نووي مقياس 5000 ميغا طن فإن متوسط درجة الحرارة على الأرض اليابسة قد تهبط إلى 25 درجة مئوية تحت الصفر خلال أسبوع أو اسبوعين، المناطق الساحلية. وبما أن المياه في البحيرات والخزانات قد تتجمد، وبأن ضوء النهار قد تنخفض الهواء قد ينخفض بنسبة 95% أو أكثر وسوف تتأثر الكائنات الحية في الكرة الأرضية بالشتاء النووي، وأن العديد من الأجناس الحية ستباد نهائياً⁽²⁵⁾.

بالإضافة إلى عدد مريع من الوفيات اضافة إلى الدمار المباشر للانفجارات. فالحرب النووية لا تقتصر على الإنسان فحسب، وإنما هي حرب ضد البيئة بكل محتوياتها وفي تحليل للآثار البيئية فإن هناك عدداً من المشكلات يمكن أن تكون لأي منها عواقب كبيرة. أولها التأثير المباشر لانخفاض الحرارة على البشر وخصوصاً على إنتاجية الزراعة والنظم الطبيعية. إن كل إنتاجية الأرض بما في ذلك إنتاج المحاصيل قد تكون معدومة طوال السنة الأولى عقب الحرب النووية⁽²⁶⁾.

- فالآثار مدمرة على مستوى حياة الإنسان والبيئة من خلال الانفجار والإشعاع الحراري والإشعاع الذري. وإذا قارنا بين العوامل البيولوجية الجرثومية والعوامل الكيماوية نجد الآتي:
1. يمتاز السلاح البيولوجي الجرثومي عن الكيماوي بأنه يسبب خسائر أكثر بكميات ووسائل أقل مما يلزم السلاح العامل الكيماوي.
 2. يمتاز البيولوجي والكيماوي بإمكانية انتشارها في الهواء وتنتشر بالرياح.
 3. كلا البيولوجي والكيماوي يدخلان الجسم عن طريق الاستنشاق ما لم يرتدي قناع الوقاية.
 4. يمتاز السلاح البيولوجي والكيماوي بقدرتهما على تلويث الطعام والماء والملابس والتجهيزات.
 5. الكشف عن العوامل البيولوجية الجرثومية أصعب من الكشف عن العوامل الكيماوية التي تعتبر أسهل بكثير.
 6. البيولوجية تسبب مرضاً مزمنه في حين الكيماوية تسبب أمراضاً مثل التشنج أو ظهور فقاعات على الجسم.

المحور الثالث: دوافع الانتشار وآليات الردع في النظام الدولي:

تغيرت مفاهيم القوى العسكرية بعد دخول العالم في مجال التسليح النووي، مع أول تفجير اختباري أجرته الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1945⁽²⁷⁾.

إن هذا المفهوم الجديد للقوة، والذي طبق عملياً وأنهى الحرب العالمية الثانية بعد تدمير مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين، قد أسهم في تغيير موازين القوى والخريطة السياسية للعالم منذ أواسط القرن الماضي.

لقد أحدث هذا التفجير تحولاً كبيراً في مسار الحرب من منظور التخطيط الاستراتيجي، وقد كان ذلك التحول أكثر وضوحاً على المستوى التكتيكي، حيث أوجدت الطاقة التدميرية والإشعاعية للسلاح الذري بيئة

ميدانية يصعب فهمها، واكتسبت تداعياتها على المدى الطويل أهمية بالغة أيضاً. كل هذه التحولات جعلت الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين يعملون على تطوير استراتيجية تنطوي على توازن فعال بين القوتين التقليدية والنووية.

وقد شكل السلاح النووي عاملاً حاسماً في إنهاء الحرب العالمية الثانية، وما رافقه من تطور في الانتقال من القنبلة النووية إلى القنبلة الهيدروجينية ثورة في المفاهيم المعاصرة للحرب، حيث إن السلاح النووي قلب كافة المقاييس الاستراتيجية، وبَدَل من طبيعة الخطط الحربية، وجعل من أي مركز حيوي في أي بقعة من العالم عرضة للتدمير، بشكل مفاجئ وسريع، ودون إنذار مسبق.

ومن المعلوم بدهاء أن السلاح النووي هو سلاح ردعي يستمد قوته من وجوده، وليس من استعماله⁽²⁸⁾، ومن هذا المنطق أرادت الولايات المتحدة الأمريكية بالاستخدام الأول من نوعه المشار إليه ضد أهداف مدنية وعسكرية يابانية، إنما يهدف إيصال رسالة قوية مفادها أن صدها للعدوان يتم بضربة نووية تؤدي إلى تدمير العدو تدميراً شاملاً، ومن هنا تأسست فكرة الردع لتصبح نظرية ثابتة في العلاقات الدولية.

وهكذا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ضاربة جديدة في العالم استخدمت القوة النووية لأول مرة كسلاح عسكري في حسم الحرب العالمية الثانية، مما حولها من احتلال مكانة متميزة مكنتها من لعب دور مهم في العالم من الناحية الجيوسياسية والجيوسراتيجية.

كما إن الاتحاد السوفياتي (سابقاً) قد حدد بدوره بعد الحرب العالمية الثانية إستراتيجيته الهادفة إلى تعزيز مواقعه المتقدمة داخل أوروبا الشرقية خاصة بعد كسر الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي سنة 1949.

وهكذا أصبح العصر الراهن، في ظل النظام العالمي الجديد، فريداً من نوعه، حيث عرف أبشع إفرزات الحضارة العلمية، والتكنولوجيا السائدة في العالم من خلال تطوير الذرة كقوة حرارية، وإشعاعية هائلة، واستخدامها كسلاح، هو بلا شك من أشرس الأسلحة التي تحولت من وسائل قتال تقليدية إلى أخطر أسلحة دمار، وإبادة عرفت البشرية، خلقت للإنسان المعاصر الشعور بكابوس الفناء النووي الجماعي.

إن رصد تجليات العلاقات الدولية، وتتبع تفاعلاتها يوضح جلياً أنها مرت بعدة مراحل رئيسية، يطبعها صراع متعدد الأشكال والمظاهر، بين معسكرين متناقضين من الناحية الأيديولوجية، والسياسية والاقتصادية، والعسكرية في حرب باردة، من أهم سماتها السعي نحو الهيمنة، والغلبة والتفوق وضعت أوزارها بانتظار وغطرسة الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنتها الأحادية، وتحكمها في موازين العلاقات الدولية⁽²⁹⁾.

لقد دفع التنافس النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقاً)، رغبة كل منهما في إحراز التفوق في مجال التسليح الاستراتيجي، واعتبر بعدها السباق نحو التسليح، من أهم إفرزات التناقض الأيديولوجي بين الغريمين وبالنتيجة هو من أبرز مظاهر النظام العالمي الجديد.

كما سعت دول أخرى إلى امتلاك أسلحة نووية وذلك خوفاً من التهديدات الخارجية الحقيقية أو الاحتمالية.

يتعين على الدولة القطبية الثانية أن تمتنع عن أي عمل فيه مساس بحدودها وإلا فإنها تكون قد أخلت بصورة التوزيع الراهن للقوى، ومن ثم بميزان القوى بين القطبين وهي مسألة لا يقبل عليها أي من القطبين بحتمية الردع الذاتي المتبادل بعامل التوازن النووي النيوتروني.

"إن نظرية الحرب الباردة التي أدت إلى السباق في صناعة الأسلحة وإلى تأسيس التحالف لتكون هي الرادع لكل قوة من الاندفاع أو الامتداد في دائرة القوة الأخرى تراجع تأثيرها إلى حد كبير بعد امتلاك القوتين الأسلحة الاستراتيجية ومنها الأسلحة النووية والنيوترونية⁽³⁰⁾.

إن عالم الشرق الأوسط والمحيط الهندي نقطة الارتكاز لهذا العالم الثالث "الأفرو آسيوي بمعظمه" أصبح في آفاق الثمانينات الهدف للسياسة الاستراتيجية لكل من القوتين القطبين خاصة بعد انفراد واشنطن بإبرام اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 والاحتلال السوفييتي لأفغانستان في سنة 1979 وإعلان ريغان عن سياسته في الشرق الأوسط التي تستند إلى نظرية الاجماع الاستراتيجي مع دولة ضد الخطر الشيوعي.

فلولايات المتحدة الأمريكية هدف استراتيجي رئيسي في عالم المحيط الهندي والشرق الأوسط وهو البترول وقوة الثروة العالمية السائلة، وأبعاد السوفييت عن رأس الجسر في المواصلات البحرية ما بين آسيا وأفريقيا.

في حين المصالح القومية السوفياتية في هذا العالم فهي تصب بأبعاد النفوذ الأمريكي إن أمكن عنه والتعامل الاستراتيجي معه لأنه من ناحيه يربط آسيا وأفريقيا بحرًا وبرًا وجوًا ولأنه من جهة أخرى يدخل في جوهر سياسة السوفييت أي "البحار الدافئة المفتوحة والشواطئ الآمنة ولأنه من ناحية ثالثة أقرب نقطة إلى شرق الاتحاد السوفياتي" (31).

وعلى أي حال، يمكن القول إن غاية الاندفاعات الدولية إلى هذا العالم من قبل القوتين القطبين عبر سياسة الاندفاع والامتداد هو رسم ملامح خريطة جديدة لهذا العالم . وقد تندلع الحرب بسببها بين القوتين القطبين أو أن هذه الملامح الجديدة ستحسم الحرب الباردة الدائرة بينهما قبل أن تصبح ساخنة؟ ولعل في كلمة الكاتب الألماني "أرنست جاخ" التي قالها سنة 1916 فيها بعض من تأكيد على صحة هذا الاستنتاج، فقد قال جاخ: "إن الحرب تأتي من الشرق، والحرب ستتدلع بسبب الشرق وتحسم في الشرق". (32).

ما المقصود بالضربة الاستباقية؟

هي العقيدة العسكرية التي تتبنتها العديد من الدول وأدخلتها ضمن سياساتها الأمنية والاستراتيجية . وإذا كانت هذه العقيدة قد صيغت حينها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وأضحت من بين أعمدة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إلا أنها قد طبقت في سنوات سابقة، والمثل الأكثر حضوراً لها في "الضربة التي وجهتها الطائرات الإسرائيلية إلى مفاعل أوزراك في حزيران 1981. وفي الإطار الدولي لهذه الحرب فإنها تعود إلى مبدأ مونرو عام 1823، إلا أن أحداث 11/سبتمبر عملت على التسريع من عملية صياغة وتحديد أركان هذه النظرية بشكل دقيق ومحكم وإدماجها في السبب الاستراتيجي العام للقوة العسكرية الأمريكية لمواجهة الأخطار والتهديدات الجديدة" (33).

فطوال العقود الماضية كانت نظرية الحرب الاستباقية شاخصة.

في مبادئ ترومان، والردع النووي، مروراً بمبدأ نيكسون وكارتر وريغان وجورج بوش الأب في غزو بنما في 1989، وحرب الخليج الثانية في عام 1991، والتي كان هدفها ليس "تحرير" الكويت وإنما منع العراق من أن يتحكم بحوالي 20% من الاحتياطي العالمي" (34).

وحتى لا نكون عاطفيين ونلقي اللوم هنا وهناك ونخرج عن الموضوعية في تقييمنا للنظام العالمي الجديد نورد هنا آراء خبيرين في السياسة الخارجية الأمريكية في كتاب صدر لهما بعنوان "النظام الدولي الحقيقي مناطق السلام ومناطق القلاقل" وهما ماركس سنجر وآرون فليدافسكي، لنرى كيف ترى أمريكا وغيرها لمشاكل العالم الثالث، فالكتاب ينظر إلى العالم من حيث الوضع سيكون عليه وليس من حيث ما يرغب الآخرون أن يكون عليه، ويتوقع الكاتبان أن ينقسم العالم إلى جزئين: جزء يسوده السلام وجزء لا مفر من أن يظل بؤرة للقلاقل والفوضى والنزاعات.

الجزء الأول يضم أوروبا والولايات المتحدة واليابان ويعيش فيه 15% من سكان العالم وهو الذي سيكون مستقراً وسلمياً وديمقراطياً ينعم بالثروة والرخاء، والجزء الثاني يشمل بقية العالم، ويقول المؤلفان إن أحداً نحن أو غيرنا لا نستطيع أن يجعل هذا الجزء مستقراً أو سليماً خلال عشرات السنوات القادمة، فسوف يموت فيه الملايين بلا معنى في القرن القادم من المجاعة والمرض والحروب⁽³⁵⁾، وهذا على قول ترامب المليار الذهبي. فالأمن والسلام الذي يبشر به النظام العالمي الجديد رأينا مقدمته حرباً عالمية ضد بلد من بلدان العالم الثالث وحصاراً سياسياً واقتصادياً وتجويعاً لشعب بكامله "كما حصل للعراق، وحصاراً لبلد آخر هو ليبيا ومقاطعة لكوبا وتهديداً دائماً لإيران ودعماً لمحتل يرفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ويقف متجرراً إزاء المذابح الدائرة في يوغسلافيا السابقة وأفغانستان وفي أفريقيا"⁽³⁶⁾.

وببشرنا بالمساواة بين الدول، وكيف تكون المساواة وبأية صيغة ما دام حق النقض "الفيتو" محصوراً بدول دون أخرى وما دام قرار أي دولة عظمى يلغي إرادة المجتمع الدولي بأسره؟

خصوصاً ما يتعلق بفلسطين، وتسعى الولايات المتحدة في مجال نزع السلاح في كل مكان لمنع السلاح عن الدول العربية في الوقت الذي تقدم فيه كل أنواع الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة لإسرائيل، وتتجاهل وجود والأسلحة النووية والكيميائية لدى إسرائيل، بينما تطالب العرب وبإصرار بإزالة أسلحتهم الكيميائية كتعبير عن رغبتهم في السلام والحقيقة أننا أمام ظاهرة جديدة انفردت فيها قوة عظمى أعطت لنفسها ما تشاء وسميت ذلك بالنظام العالمي الجديد دون أن تقيم وزناً لأحد.

إيران:

حالة إيران تظهر التوتر بين "الغموض النووي" والتصعيد العسكري المباشر. في فبراير 2026 شنت إسرائيل والولايات المتحدة ضربات جوية استهدفت البرنامج النووي الإيراني، وقتل المشرد الأعلى على خامنئي في الضربات.

واستمر القتال حتى 8 أبريل حين أعلنت باكستان توصل واشنطن وطهران لهدنة. ووقعت في يونيو 2026 مذكرة تفاهم من 14 بنداً تمنح المفاوضين 60 يوم للتوصل لاتفاق نووي نهائي لاتزال الخلافات قائمة حول مصير مخزون اليورانيوم المخصب ووصول مفتشي الوكالة الدولية وتقارير حديثة (يوليو 2026) تشير لاستمرار العمل في موقع "بيكاس ماونت" المدفون ما يثير شكوكاً حول التزام إيران بمذكرة التفاهم.

ويقول المحلل الصيني : (jiang xueqin) (***)

ما لا ترغبه تقريباً قوله بوضوح ولا يجرؤ أحد تقريباً على الاعتراف به على شاشة التلفزيون أو في الأوساط السياسية أو في الكونجرس هو التالي : لقد انتصرت إيران بالفعل في أهم جانب مهم ليس في ساحة المعركة ولا بالمعنى العسكري النهائي ليس بعد، لكن من الناحية الاستراتيجية على المستوى يحدد النتائج قبل أن تحسمها الجيوش فإن إيران متقدمة بالفعل وهذا هو مصدر الخوف الحقيقي لدى كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فهما لا يخشيان ما فعلته إيران حتى الآن بل يخشيان ما هي إيران قادرة على فعله الآن ولفهم ذلك علينا التوقف عن الاستماع إلى الشعارات والبروج في البدء في النظر إلى التاريخ لأن غالباً ما يكون أكثر صدقاً من الأشخاص الذين يدعون تفسيره هناك فكرة في نظرية الألعاب يغفلها معظم المعلقين تماماً ميزة المبادر الثاني يهيئ الناس للاعتقاد بأن القوة من نصيب من يبدأ الهجوم.

أمريكا تشن غازات جوية إسرائيلية تنفذ عملية اغتيال مستهدفة يتم تدمير منشأة ، يقتل قائد تخلق الخطوة الأولى وهم السيطرة لكن الجانب الذي يتحرك ثانياً غالباً ما يتمتع بحرية أكبر فالتحرك الثاني هو من يقرر كيفية الرد وأين يرد ومتى يرد وعلى أي نقاط أو نطاق.

المتحرك لأول هو من يبادر بالعمل

أما المتحرك الثاني / فيختار شكل المرحلة التالية هذا هو المكان الذي وضعت فيه إيران نفسها لسنوات ولذلك تعتبر إيران اعدت العدة لسنوات من أجل صد إسرائيل وأمريكا من خلال الأسلحة بمكانات أقل من إمكانات أمريكا وعلى سبيل المثال طائرات androuid Drone في مقابل طائرات F15 والتي تكلف الكثير أيضاً غلق مضيق هرمز وبذلك تمكنت إيران أن تحصر أمريكا وإسرائيل في الزاوية "فالطاقة النووية يمكن استخدامها في توليد الكهرباء أو تدمير دول أخرى إن استخدام هذه الإمكانيات أو القدرات يقل اعتماده على كيف وكم هذه الإمكانيات أو القدرات أكثر من إعتاده على الأهداف الخارجية التي تضعها الحكومة لنفسها"⁽³⁷⁾.

لا شك أن الأسلحة النووية عنصر هام في نفوذ الدولة بوجه عام في الخارج يمكن أن تصبح رادعاً فعلاً ضد العدوان الخارجي وقد يحاول أولئك الذين يتحكمون في هذه الأسلحة إبداء ثقة كبيرة في أسلوبهم السياسي، وعلينا أن ننظر إلى "الفرق بين الدبلوماسية السوفيتية في الفترة التي لم يكن لديها تلك القوة النووية وكانت عرضة للهجوم من جانب الردع النووي الأمريكي وبين وضعها الآن وقدرتها على التهديد بالردع الفوري . وعندما كانت الحكومة السوفيتية ضعيفة عسكرياً نلاحظ أن سياستها كانت دفاعية شديدة الحساسية . أما بعد امتلاك الأسلحة النووية يبدو من سلوكها الدبلوماسي ما يؤكد ثقة ومرونة أكبر"⁽³⁸⁾.

ومع ذلك نلاحظ أن أهم مظهر للقدرة النووية – أو أي قدرة عسكرية ليس في امتلاكها ولكن النية في استخدامها عند الضرورة أو التسليح باستخدامها ويجب أن تعلم الحكومات الأخرى أن تلك القدرة ليست مجرد قدرة رمزية أو ذات دلالة رمزية فحكومة فيتنام الشمالية كان لديها ميزة معينة على الولايات المتحدة لأنها تترك جيداً أن الولايات المتحدة في معظم الظروف لن تستخدم الأسلحة النووية الاستراتيجية ضدها. وهي لهذا فقد حطمت أهمية القوة النووية الأمريكية وذلك في حرب فيتنام"⁽³⁹⁾.

أن القدرة تكون عديمة الفائدة ما لم تعبأ في سبيل تدعيم أهداف السياسة الخارجية.

كما أن الذي يحدد نجاح أو فشل أعمال التأثير هو المدى الذي تدعو الحاجة إليه بين الدولتين في علاقات التأثير وعموماً أن القطر الذي يحتاج إلى شيء ما من قطر آخر يكون عرضه لأعمال التأثير أو النفوذ ، وهذا هو السبب الجوهرى في أن الدول الضعيفة في كثير من القدرات يمكنها أن تحصل على إمتيازات أو تنازلات من الدول القوية ، " ولنأخذ حالة فرنسا وإنجلترا وبعض الدول الصغيرة في الشرق الأوسط ، فكلاهما تعتمد على الدول العربية في احتياجاتها البترولية ومن هنا فكلاهما لديه حاجة ملحة تستطيع الدول العربية أن تقدمها بتكاليف معقولة." ⁽⁴⁰⁾.

ومن ناحية أخرى نجد أن هذه الدول العربية والتي تتحكم في البترول ومصادره قد لا تعتمد كثيرا على أي من فرنسا وإنجلترا خاصة وإن استطاعوا أن يبيعوا بترولهم إلى دول أخرى.

وبسبب أن الاحتياجات في هذا الموقف ليست متكافئة لدى الطرفين من الممكن أن تفرض الدول العربية المستقلة مطالب عسيرة أو تقاوم المطالب التي تفرض عليها . بل يمكن الدول العربية أن تتخذ من البترول سلاحاً لا يقل في أهميته عن القوات المسلحة ⁽⁴¹⁾. إن ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ليست جديدة ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية هو أنها تتم من خلال عقلية المنتصر في الحرب الباردة والساعي إلى تطويع

النسق الدولي لخدمة تصوراتها، وهذه الحقيقة أصبحت واضحة من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها أمريكا للسيطرة على التنظيم الدولي، أو جعله يسير وراءها، وهذا ما أكده "ريتشارد نيكسون في كتابه الأخير" ما وراء السلام"، حيث قال: "إن على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة"(42).

وانطلاقاً من عقلية تفكير وتخطيط بهذا الشكل، فما على الدول الضعيفة إلى الاستكانة والرضوخ لنهج الأيديولوجية الأمريكية المبنية على القوة النووية العسكرية، وقوة اقتصادها مقارنة بالدول الأخرى الأقل منها اقتصاداً. فما بالك بدول العالم الثالث وهناك تغييرات جذرية والتي تحدث على الصعيدين النظامي (Systemic) والهيكلية (Structural)، وهي تعكس التحولات في الأنظمة وفي طبيعة الحكومات نفسها (43). فمثلاً الانتقال من الاقتصاد الشيوعي إلى الاقتصاد الرأسمالي أو من النظام التسلسلي إلى النظام الديمقراطي يعد تحولاً هيكلياً.

وهناك من يؤكد على هيمنة الولايات المتحدة ويقول: "إن أفول نجم الاتحاد السوفيتي، وهذا معناه تفرد الولايات المتحدة بمركز الدولة العظمى ذات المسؤوليات العالمية" (44).

ومنهم من قال "بأن الاتحاد السوفيتي لن يعود إلى سيرته الأولى مهما كان الأمر" (45).

وهناك حقيقة لا ينكرها الجميع هي أن الدور الذي سوف تلعبه الولايات المتحدة لا يمكن أن يتعدى دور الشرطي العالمي الذي تنحصر مهمته في العدوان والتحكم بمقدرات الشعوب في ظل الهيمنة بجبروت القوة العسكرية والتسلح النووي.

الردع (Deterrence) :

ما المقصود بالردع؟ يقول د. مصطفى عبد الله خشيم في كتابه الموسوم — موسوعة علم العلاقات الدولية:

"يقصد بالردع أي نشاطات تقوم بها دولة أو مجموعة من الدول، تهدف إلى عدم تشجيع دول أخرى من اتباع سياسات غير مرغوب فيها عن طريق التخويف بالقيام بعمل مضاد قد يردع الطرف أو الأطراف المعنية.

فالردع عبارة عن استراتيجية يهدد بموجبها الطرف الأول، بإنزال عقاب قد يقنع الطرف أو الأطراف الثانية بأن تكلفة العمل العدائي الذي يراد القيام به سيفوق بأي حال من الأحوال النتائج التي قد تترتب عليه" (46). وتتخذ الدول التي تتبنى سياسة الردع عدة وسائل منها: زيادة إمكانياتها وقدراتها العسكرية، تطوير واقتناء أسلحة الدمار الشامل، الانخراط في تحالفات والتهديد بالانتقام. ويبلغ الردع قمة مصداقيته وفعاليته عندما يتبع بسياسات وأفعال ينظر إليها الطرف أو الأطراف التي وجه إليها التهديد بكل جدية، فالعنصر الرئيسي للردع هو العامل النفسي يتعلق بالخوف والتفكير العقلاني الذي يتجنب الخسارة بقدر الإمكان، وبالتالي متى زال عامل العقلانية والخوف أمكننا القول بزوال عامل الردع (47).

مشكلة سباق التسلح:

يطلق على سباق التسلح سباق نحو الموت وهو مواكب البشرية منذ العصور القديمة، فمنذ أن اخترع الإنسان الأسلحة البدائية الأولى كالقوس والرمح والسهم، والبشرية تسعى لتطوير السلاح، ولكن أهم ما يتصف به العالم المعاصر هو تطبيق العلوم والتقنية على الميدان العسكري، بل نجد أن العلم والدفاع الوطني قد أصبحا عملياً أمران متلازمان ولا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر (48).

ولذلك نجد المختصين في صناعة السلاح قد سعوا على مر العصور في تطويره وتحسينه، وقد مر هذا التطور بأدوار مختلفة وفي مقدمتها دور الأسلحة التي تعتمد على الطاقة العضلية للإنسان (الخنجر - الرماح - السيوف).

ولكن بعد اكتشاف مسحوق البارود تحول الاهتمام نحو الأسلحة الذرية، ومنذ اكتشاف الذرة أصبح التفوق للأسلحة الذرية وما شابهها من أسلحة الدمار الشامل [كيميائية - جرثومية] (49).

لقد كانت السنوات الأولى، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مليئة بالتوترات والصراعات المريعة الحادة، التي وإن لم تجر إلى المواجهة العسكرية السافرة بين الشرق والغرب إلا أنها جعلت العالم يعيش مرتعشاً، خوفاً من تفجر الحرب في أي لحظة، ولقد تدهورت العلاقات بين الشرق والغرب إلى أقصى درجات التدهور، خاصة أثناء حصار برلين وفي أثناء الحرب الكورية التي ذهبت ضحيتها الملايين من الكوريين وأنصارهم من المعسكرين الشرقي والغربي.

ولقد كانت ذروة الحرب الباردة هي السنوات الأولى لعقد الخمسينات وهي سنوات اتسمت بالمواجهات السياسية والدبلوماسية والدعائية المرة بين المعسكرين.

وقد تأججت هذه المواجهات بعد إعلان مبدأ ترومان عام 1947م والذي تضمن تعهداً أمريكياً صريحاً والتزاماً واضحاً تلتزم بها الولايات المتحدة للتصدي للمد الشيوعي والنفوذ السوفيتي في أوروبا وفي أي مكان آخر في العالم، بشتى الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية، وحتى استخدام ما لدى الولايات المتحدة بأسلحة نووية (50).

وعقب ذلك بشهور أعلن عن مشروع مارشال ثم سياسية "الاحتواء" التي نظر لها الدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان"، والتي تقوم على إحاطة الاتحاد السوفيتي بسلسلة من القواعد والتحالف والترتيبات العسكرية، بهدف تطويقه وعزله ومنع انتشار نفوذه وايدولوجيته وهو ما جعل الاتحاد السوفيتي يشدد قبضته على أنصاره الشيوعيين ويفرض "ستاراً حديدياً" (51). وهذا المصطلح يرجع إلى السياسي البريطاني ورئيس الوزراء الراحل ونستون تشرشل وذلك في خطاب القاه في مجلس العموم وكان ترومان إلى جانبه يوم 5 مارس 1946م: حيث أعلن أنه قد "انزل ستار حديدي عبر القارة يمتد من ستينتين في البلطيق إلى تريستا في بحر الادرياتيک" ومنذ ذلك التاريخ شاع استخدام هذا المصطلح (52).

قلنا إن الاتحاد السوفيتي يشدد قبضته على أنصاره الشيوعيين ويفرض ستاراً حديدياً على البلدان الشيوعية التابعة له، وهو ما جعله يرسل قواته إلى تشيكوسلوفاكيا عام 1948م ويضمها نهائياً إلى المعسكر الشيوعي ويشدد قبضته على بولندا ويقمع بصورة وحشية تمرد المجر ويدعم بكل الوسائل حركات التحرر ذات النهج الشيوعي بصورة خاصة في كل مكان من العالم.

وبالرغم من الدعاية والتنافس السياسي بين المعسكرين، فإن أخطر نتائج الحرب الباردة هو اندفاع الجبارين نحو إنتاج الأسلحة الفتاكة، والتنافس على تطويرها وإنتاج وسائل نقلها، فقد شهدت هذه الفترة دخول العصر النووي وأنتجت فيه القنابل الذرية والهيدروجينية والنيوترونية والصواريخ العابرة للقارات والقاذفات الاستراتيجية العملاقة والغواصات النووية، ومختلف أنواع منصات الإطلاق في البر والبحر والجو، ولقد أصبح مصير العالم ووجوده معلقاً على إرادة دولتين تهددان في كل لحظة بالفناء الكامل لكونبنا سواء بإرادة واعية كما تفعل أو حتى بخطأ إنساني طفيف وغير مقصود.

وسيطل أسوأ وجوه الحضارة الغربية المعاصرة، هذا الوجه فقد نتج عن هذا السباق المجنون "صناعة ما يقرب من خمسين ألف رأس نووي، وإجراء ما يعادل تجربة نووية كل أسبوع، وإنتاج ما يقرب من أربع قنابل نووية كل يوم، وهو ما يعني صرف مليون دولار كل دقيقة.

لقد انغمس العالم المعاصر كليًا وبعثون ملحوظ في سباق التسلح النووي، واضطر أثناء انحرافه خلف تكديس وتطوير الأسلحة النووية، إلى إهمال الجوانب الإنسانية والمعيشية التي زادت تردداً وتدهوراً مع تصاعد الإنفاق العسكري في العالم⁽⁵³⁾.

وعليه، العلاقات الدولية محكومة بالمصالح الوطنية للقوى الكبرى ولتحقيق تلك المصالح أباح أصحابها لأنفسهم إشعال الحروب، وتدمير البشرية.

إن سباق التسلح في نهاية 19 وبداية القرن العشرين قد ساهم في إشعال الحرب العالمية الأولى عام 1914.

لكن الأمر مختلف في الثلاثينات حيث كانت سياسة الدفاع البريطانية والفرنسية على يقظة من تحركات الزعماء الألمان والإيطاليين، تلك اليقظة التي مكنتهم من ردع المعتدين.

ومن خلال "توازن القوى بين دول تملك الأسلحة النووية ويلعب فيه السلاح النووي الذي يهدد استخدامه فناء الجنس البشري، عامل ردع فعال لأطراف هذا النظام من الانخراط في حرب مدمرة، فتوازن الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، قبل انهياره في بداية عقد التسعينات، قام في الأساس على فهم متبادل، أن كلا الطرفين يملك وسائل متنوعة من نظم توزيع الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل"⁽⁵⁴⁾.

إن توازن الرعب النووي يقوم في الأساس على امتلاك كلا الطرفين لما يعرف بالقدرة على توجيه الضربة الأولى والقدرة على الرد بالضربة الثانية، فالضربة الأولى تحمل في طياتها طابع المفاجأة ولكنها لا تستطيع أن تشل حركة العدو، الذي يملك بطبيعة الحال القدرة على توجيه الضربة الثانية أو هجوم انتقامي رادع. عليه، فإن أيًا من الطرفين في نظام توازن الرعب النووي لن يجروا على توجيه ضربة الأولى، نظراً لعلمه المسبق بامتلاك الطرف الثاني القدرة على توجيه ضربة ثانية.

كما أن تطوير أطراف نظام الرعب النووي لأسلحة وصواريخ متعددة الرؤوس النووية ذاتية الحركة، أمر يدعم في واقع الأمر من توازن القوى.

ولكن تبقى "احتمالات قيام حرب عرضية نتيجة لخطأ إنساني أو آلي، أمراً غير بعيد الاحتمال وخطيراً جداً من خلال تخزين كميات مأسوف من أسلحة الدمار الشامل أمر غير مجدٍ، لأن الأسلحة الموجودة حالياً تكفي لتدمير العالم أكثر من مرة واحدة، ولكن إمكانية تطوير نظام دفاعي فعال ودقيق، كالمهدف الذي يسعى إليه برنامج حرب النجوم، سيهدد حتماً توازن الرعب النووي، ويسمح نظام توازن الرعب النووي بقيام حروب محدودة لتحقيق أهداف معينة"⁽⁵⁵⁾.

صراع القوى بين الدول الصناعية على المستعمرات، والرغبة في السيطرة، ونهب حقوق وثروات الشعوب التي لا حول لها ولا قوة، باستخدام القوة، والسباق نحو التسامح يعتبر المرتكز الأساسي لنظام العلاقات بين الدول إبان الحرب العالمية الثانية.

وبدون تفصيل فقد كانت كل المعاهدات، والوفاقات الدولية لتنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية تعبر عن نظام أطرافه غالب ومغلوب، وأهدرت فيه مصالح الشعوب لصالح المنتصر، فتوارث المنتصرون مستعمرات المهزومين، ومناطق نفوذهم⁽⁵⁶⁾.

ويعد من الضروري القول إن كل الدول بلا استثناء، صغيرة أو كبيرة، فقيرة أو غنية، نامية أو متقدمة، لم تتخل يوماً عن زيادة قوتها العسكرية، ودعم ترسانتها بأنواع الأسلحة المختلفة، وللأسف القانوني أن نجد الدول النامية حديثة الاستقلال وخاصة الفقيرة منها مضطرة في أكثر الأحيان إلى تقوية سلاحها الوطني الخاص بسبب التهديدات الخارجية الحقيقية أو المحتملة، وهذا ما تشجعه الدول المتقدمة المصنعة للأسلحة لأنه يمثل بالنسبة لها فرصة مهمة لتجارة السلاح، ولزيادة التخلف والفقر، والضعف في دول وشعوب العالم الثالث (دول الهامش).

ظهر مصطلح "العالم الثالث" في عام 1956 كعنوان لكتاب مشترك قام بإعداده فريق من الباحثين الفرنسيين بإشراف جورج بالاندي، وقدم الكتاب "ألفريد سوفي" الذي ابتدع تعبير "العالم الثالث"، على غرار الطبقة الثالثة. التي عرفها المجتمع الفرنسي قبل ثورة 1789 م، والعالم الثالث يعني بالنسبة لا ألفريد سوفي ثالث مجموعة من أقطار العالم، وفق تسلسل وحسب ظهور التاريخي، فالمجموعة الأولى التي عرفها العالم وتشكلت قبل غيرها هي مجموعة الاقطار المتطورة الرأسمالية، أما المجموعة الثانية التي ظهرت في التاريخ الحديث فهي مجموعة الاقطار المتطورة لإشتراكية، وهذا يعني أن تعبير العالم الثالث يعني من وجهة نظر مبتدعة يشكل آخر مجموعة الدول المستقلة حديثة من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. (57).

ولذلك ظلت الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، تكرر نداءاتها لجميع دول العالم بضرورة التخلي عن الإسهاب في صناعة السلاح، وضرورة نزعها، فمثلاً جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1378) الصادر سنة 1959 أنها تعتبر: "مشكلة نزع السلاح كأهم مشكلة يجب أن يواجهها العالم".

وفي ذات القرار أبدت الجمعية أملها في: (أن تقوم تدابير تفصيلية تقود نحو هدف نزع السلاح العالم والتام، بإشراف دولي فعال، بموافقة جميع الأطراف في أقصر فترة ممكنة) (58).

وفي الوقت نرى فيه دوافع نزع السلاح ظاهرة للعيان، نجد هناك العديد من المعوقات التي تعوق عملية نزع السلاح، ونحدث عن كليهما تباعاً على النحو الآتي:

أولاً: دوافع نزع السلاح(***):

1. الآثار المالية، والاقتصادية، والاجتماعية السلبية الناتجة عن سباق التسلح، وبالمقابل الآثار الإيجابية التي تنشر عن نزع السلاح.
2. دور الرأي العام العالمي، والذي يشكل قوة ضغط كبيرة على سياسات الدول.
3. دور العلماء والمفكرين في توعية الرأي العام العالمي وحتى الحكومات حول مخاطر سباق التسلح، وضرورة نزع السلاح، وينتظم هؤلاء في مؤتمرات علمية، ومنظمات دولية غير حكومية مثل الجمعية الدولية لأبحاث السلم، وغير ذلك (59).

ثانياً: معوقات نزع السلاح:

1. قيام النظام الدولي الحالي على أساس التوازن بين الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة ثانية، وهذا يجعل من كلا الجهتين تحاول إقامة ترسانة عسكرية معادلة للترسانة العسكرية للطرف الآخر وهو ما يعرف بالردع المتبادل.
2. إن النظام الدولي الحالي لا يستجيب لحاجة كل دولة إلى ضمانات كافية لتحقيق أمنها الخاص؛ فهو نظام يقوم على تنوع واختلاف المراكز والقدرات العسكرية للدول، مما يعرقل مشاريع نزع السلاح.
3. سيطرة مجموعة من الدول الكبرى والغربية على إنتاج وتجارة وتصدير السلاح، وما يتبع ذلك من ارتباط مصالحها الاقتصادية بسباق التسلح لدى الدول الأخرى المستوردة للسلاح.

4. وجود صعوبات ذات طبيعة فنية تتعلق خاصة بالرقابة التي هي ضرورية، ولزامة لكل خطوة، أو اتفاقية لنزع السلاح خاصة وأن الدول لازالت متمسكة بمظاهر سيادتها في هذا المجال ولم يقف الأمر بخصوص مشكلة سباق التسلح، على امتلاك الأسلحة التقليدية، بل تعداه إلى تسابق أعضاء المجتمع الدولي نحو امتلاك ترسانات من الأسلحة النووية، وحيث إن السلاح النووي يعد من المشاكل المعاصرة المهددة للعلاقات الدولية، والامن الجماعي العالمي.

المحور الرابع: الجهود الدولية للسيطرة على أسلحة الدمار الشامل

الاتفاقيات والحد من أسلحة الدمار الشامل:

يوصف النظام السياسي في معظم الأحيان بالفوضى أو غياب الحكومات الأمر الذي يتجاهل حقيقة أن الغالبية العظمى في المعاملات الدولية تتم على أساس وسائل المساومة أو التحريض أو الإقناع أو المكافأة أكثر من قيامه على العنف. ومع ذلك فإن الاتجاه إلى العنف لا زال وسيظل خاصية في النظام الدولي. "إن شرعية القوة كوسيلة في السياسة الخارجية، وعلى الرغم من إدانة الفلاسفة والمصلحين لها قلما ناقشها المسؤولون عن اتخاذ القرارات بالنسبة للسياسة الخارجية لبلادهم. وكانت بعض الدول قد اتبعت اتجاهات عدم الانحياز أو العزلة ولكن لا توجد دولة "محايدة" بالنسبة لأمنها الخاص كما أن الحياد لا يعني استخدامها القوة غير المشروطة، فسويسرا مثلاً تحتفظ بقوات دفاعية، وكثير من الزعماء في السويد قد أيدوا أن يكون لديهم أسلحة نووية"⁽⁶⁰⁾.

كما أن بعض المتمسكين والمدافعين عن موقف عدم الانحياز في الحرب الباردة قد وجدوا صعوبة في اختيار من يتخذ هذه المهمة على عاتقه لأن هذه البلاد لا ترغب في التحالف وحتى البلاد التي تم تحييدها بسبب الاتفاقيات الدولية بين القوى العظمى يطلب منها عادة أن تكون لها قوات مسلحة من أجل الدفاع عن النفس. "وفي سنة 1914 مثلاً طلب من بلجيكا بسبب وضعها الحيادي أن تقوم بعمليات تعبئة ضد أي غزو محتمل من جانب فرنسا أو ألمانيا. وكذلك النمسا التي تم تحييدها من خلال اتفاقية السلام عام 1955 فإنها تحتفظ بجيش وقوات جوية صغيرة وتتفق ميزانية كبيرة على الدفاع على غرار ما تفعله العديد من أعضاء حلف شمال الأطلسي وهذا يدل على أن استخدام العنف في العلاقات الدولية راجع إلى عدم وجود أو غياب القيود المنتظمة على استخدام تلك القوة"⁽⁶¹⁾.

فمنذ استخدام السلاح النووي لأول مرة في نهاية الحرب العالمية الثانية، دخل العالم في مرحلة جديدة من التفكير الاستراتيجي قامت على مفاهيم الردع وتوازن الرعب، ثم تطورت لاحقاً إلى محاولات دولية لضبط هذا النوع من التسلح عبر اتفاقيات ومنظمات دولية متخصصة، غير أن هذه الجهود لم تفلح بالكامل في الاتفاقيات.

احتواء الطاهرة، إذ ما تزال بعض الدول تسعى لامتلاك هذه الأسلحة سراً أو علناً، فيما تتصاعد المخاوف من وقوعها بأيدي جهات غير حكومية أو تنظيمات إرهابية، الأمر الذي يضاعف من خطورة الطاهرة ويجعلها في صدارة اهتمامات الفواعل الدولية.

فقد تم التوصل إلى عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل، والسيطرة على نشر القوات المسلحة، والحد من إنتاج أنواع معينة من الأسلحة، وتخفيض ترسانات الأسلحة الاستراتيجية المخزونة وغيرها.

وعليه؛ فإن مفهوم نزع السلاح يبدو واسع المعاني إذ يشير إلى الحد والسيطرة وتخفيض الأدوات البشرية والمادية الحربية وكذلك إزالتها كلياً.

"فعبّر أروقة الأمم المتحدة وفي جمعيّتها العامة، والمفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، قد تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات، ومن بينها اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية تحت اسم سالت واحد في عام 1972، وسألت الثانية في عام 1979، وكذلك تحريم الأسلحة البيولوجية في عام 1972"⁽⁶²⁾.

ولكن الولايات المتحدة، وفي ظل إدارة الرئيس جورج بوش الابن عادت بعد أكثر من ثلاثة عقود على إلغاء إتفاقية سالت الأولى التي نصت على الحد من منظومات المقذوفات البالسيتية 1972، والانطلاق من جديد في سباق تسلح في إطار عودة مشروع الدرع الصاروخي الذي أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الغربية نفسها، وبقية الدول الأخرى مثل الصين والاتحاد الروسي الذي عدته مرحلة جديدة من إعادة سباق التسلح، مقوضاً لكل الاتفاقيات السابقة⁽⁶³⁾.

وخصوصاً بعد وصول الرئيس الأمريكي اليميني المحافظ رونالد ريغان إلى البيت الأبيض في عام 1980 حيث بدأت هيمنة الاتجاه اليميني المحافظ على السياسة الأمريكية في تسخين المواجهة ما بين الشرق والغرب من خلال برنامج حرب النجوم، وانتهاج سياسة التدخلات العسكرية في العديد من دول العالم الثالث⁽⁶⁴⁾. فما بالك الرئيس ترامب الذي لا يعترف بالقوانين الدولية خصوصاً حربه على إيران من أجل التحكم في موارد الطاقة الموجودة في الخليج وبحجة أنها تملك أسلحة الدمار الشامل وتخصيب اليورانيوم من أجل صنع القنبلة النووية، وهو لم يكتفي بذلك. وهو لم يكتفي بل أصبح يشن عليها الغارات تلو الأخرى بل هجم على الرئيس الفنزويلياً ما دورا قصره وزجه في السجن من أجل الاستحواذ على الموارد الطاقة " البترول"

هذ هي لفة العنصر من يملك أسلحة الدمار الشامل يملك فرض شروطه وأخذ ما ليس له بحجة الديمقراطية ، والحرية، أو تحرير الشعوب هذا هو منطق من يملك السلطة

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية

1. تمثل أسلحة الدمار الشامل تهديداً شاملاً للإنسانية جمعاً ومتعدد الأبعاد فهي لا تؤثر في الإنسان بمعزل عن البيئة المحيطة به، وإنما يمكن أن تمتد آثارها إلى الحيوانات والنباتات والزراعة والاقتصاد.
2. أن أفضل وسيلة للحد من أثار هذه المخاطر تتمثل في الوقاية والاستعداد والكشف المبكر والاستجابة العلمية المنظمة إلى جانب الالتزام الدولي بمنع الأسلحة البيولوجية وتعزيز الاستخدام السلمي.
3. مفهوم الرقابة على التسلح يختلف بطبيعة الحال عن مفهوم نزع السلاح حيث ينحصر الهدف الرئيسي للرقابة على التسلح في تحقيق حالة الاستقرار على عملية التسلح أما الهدف الرئيسي لنزع السلاح يتمثل في القضاء التام أو على الأقل الجزئي على عملية التسلح في إطار النظام الدولي ككل.
4. لا نتوقع أن نرى الولايات المتحدة في يوم من الأيام تتخلى عن مصالحها لإرضاء الدول الفقيرة في بلدان العالم الثالث بل علينا أن ننظر بكل جدية لدوافع ومحرك العلاقات الدولية ولا نطلب إلا بين ما هو مرغوب وشرعي وبين ما هو ممكن وواقعي.

5. كذلك على الأمم المتحدة ألا تتخلى عن دورها القيادي الذي لا يجابي أحداً وإلا فإنها تصبح عرضة للاستغلال والتسلط حيث يطبق القانون هنا دون هناك، ولهذا فمن الضروري البحث عن أسلوب جديد أو شكل من أشكال التنظيم يحظى بقبول شعوب العالم ويحقق ما تصبوا إليه البشرية من آمال في العدالة والمساواة، لأنه من غير المعقول أن يكون النظام الجديد قابلاً للحياة إذا استمر يقيس بمكيالين للقضية الواحدة، فهنا يطبق القانون الدولي بقوة السلاح وفي مكان آخر لا يأبه بما يحدث، وهنا يطالب بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهناك يغض الطرف عما يحدث، وهنا توصف بالمقاتل من أجل الحرية وهناك توصف بالإرهابي وهنا يدعم الحركات الانفصالية باسم حق تقرير المصير وهناك لا يعترف بحق هذا الشعب أو ذاك في تقرير المصير.
6. لا يمكن تحقيق السلاح الدائم والاستقرار إلا في إطار نظام عالمي يوفر الطرق والوسائل المناسبة لمعالجة أية أزمة أو مشكلة قد تنشأ، ويتعين على هذا النظام أن يكون متكيفاً بشكل عفوي مع ما تمليه ضرورات تحقيق العدالة وإقامة أسس التعاون والتفاهم بين الأمم.
7. حتى نتمكن من أن نتصدى بفاعلية لقوة هؤلاء الصهاينة وأن نقفل سياستهم ومخططاتهم. لابد للعرب من دراسة مضامين قوتهم العسكرية، وخاصة كيانهم المصطنع فوق أرض فلسطين. وزيادة الوعي العربي والإسلامي والعالمي بطبيعة التحدي الصهيوني الذي يفرضه هذا الكيان والخطر الذي سيواجهه المسلمين والعرب من امتلاك هذا الكيان لأسلحة الدمار الشامل. أيضاً معرفة قوة الكيان الصهيوني الحقيقية، والتي تمثل الخطوة الأولى في طريق الانتصار عليه، لأن التهويل بقدرة العدو، يؤثر في شعوبنا العربية والإسلامية بشكل سلبي، وهو هدف كل حرب نفسية يقوم بها العدو، كما أن التهوين عن قدرته أمر لا يقل خطورة عن التهويل.

التوصيات:

توصي الباحثة بالآتي:

1. الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تحظر الأسلحة البيولوجية ودعم التعاون الدولي في مجال الصحة العامة والأمن البيولوجي.
2. تشجيع الدراسات الأكاديمية التي تتناول كيفية الوقاية من جميع أنواع الأسلحة وخصوصاً كيفية التصرف في زمن الحرب والاستجابة والتأثيرات الصحية والبيئية مع الالتزام الصارم بالمعايير الأخلاقية والأمنية.
3. تقوية دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات المرتبطة بالانتشار مع تعزيز صلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآليات التحقيق.

هوامش البحث:

-
- (1) جعفر عبدالسلام، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية، مكتبة السلام العالمية، القاهرة، ط1، 1981، ص694.
 - (2) جيرهارد، فان غلان، القانون بين الأمم، تعريب عباسي عمر، ج3، لا. ط، دار الجبل، بيروت، لا.ت، ص694.
 - (3) محي الدين عشموي، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي، عالم الكتب، لا.ط، 1974، ص333.
 - (4) Eric A. Croddy: Weapons of Mass Destruction: An Encyclopedia of Worldwide Policy, Technology, and History, ABC-CLIO, Santa Barbara California, 2002, pp 335, 363.

Resolution Prohibition of The Development and Manufacture of New Types of Weapons (5) of Mass Destruction and New Systems of Such Weapons, United Nations, 1977, P 335.

(6) منيب الساكت وآخرون، أسلحة الدمار الشامل، ط1، المكتبة الوطنية، عمان، 2010، ص14.

(7) نفس المرجع، ص15.

(8) ينظر: المرجع السابق، ص17.

(9) ينظر: المرجع السابق، ص19.

(10) ينظر: المرجع السابق، ص14.

Eric Croddey: Weapons of Mass Destruction, ABC-CLIO, 2002, P 55(11)

Ibid. p 79(12)

Ibid. p 79(13)

(14) وعد الله يونس عبد الرزاق، بعض أساليب الحرب الحديثة وطرق الكشف عنها والوقاية من أخطارها، مطبعة الجمهورية، الموصل، لا.ت ص 969.

(15) ينظر: بيتر كودين، حقائق عن الحرب النووية، ترجمة عائدة عبود رضا، دار القادسية، بغداد، 1985، ص134.
(*) هي مجموعة من البكتيريا سلبية الجرام صغيرة جداً ودقيقة مجبرة على العيش داخل خلايا الكائن الحي . لا تستطيع التكاثر خارج خلايا الكائن الحي . تنتقل للإنسان عن طريق المفصليات كنواقل قبل الفمل والقراد والبراغيث وتسبب أمراض الحمى التيفية والحي الرابعة " ينظر: محمد عبد الله الراوي ، علم الاحياء الدقيقة الطبي ، دار النشر الفكر العربي ، 2010 ، ص 342 ،

(**) هي بكتيريا موجبة الجرام ، عضوية الشكل لا هوائية اختيارية تسبب مرض الجمر الخبيث وهو مرض حيواني المشا zoonotic disease يصيب الانسان عن طريق ملامسة الحيوانات المصابة أو منتجاتها أو استنشاق الابواغ تتميز بقدرتها على تكوين أبواغ مقاومة جدا للحرارة والمواد الكيميائية مما جعلها تستخدم كسلاح بيولوجي . وتعتبر ابواغها هي الأخطر في الحروب البيولوجية لانها تظل حية في التربة لعشرات السنين

ينظر : عادل عبد الرحمن الصعدي ، الاحياء الدقيقة الطبية ، دار النشر للجامعات 2015 ، ص 218

(16) محمد عبد السلام الأسلحة النووية 11 واسلحة الدمار الشامل ، الناشر : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، 1980 ، ص 95.

(17) محمود عبد الفتاح رضوان ، الحرب البيولوجية والكيميائية : التهديدات آليات المواجهة، دار النهضة العربية ، 2012 ، ص 156 او 158

World Health Organization (2004): Public Health Response to Biological and Chemical Weapons: WHO Guidance. Geneva, World Health Organization 2004, P. 340.

World Health Organization (2004): Laboratory Biosafety Manual, 3rd ed, Geneva, World Health Organization, PP. 181

(20) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، ط1 دار الكتب الوطنية، 2004، ص97.

(21) المرجع السابق، ص98.

Nutter, Forrest W., Madden, Lawrence V. (2009). "Plant Pathogens as Biological Weapons", Beyond Anthrax: The Weaponization of Infectious Diseases, pp 335-363

(*) محمد زرقوط ، صانع محتوى على تيك توك @Mohamedzorkot48

(23) غالب صباريني، وآخرون، أسلحة الدمار الشامل "الكيمائية - البيولوجية - النووية، مرجع سابق، ص99.

(24) المرجع السابق، ص99.

(25) المرجع السابق، ص100.

- (26) المرجع السابق، ص 101.
- (27) ينظر: عبدالسلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظلم النظام العالمي الجديد، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 249.
- (28) المرجع السابق، ص 250.
- (29) عبدالرحمن نيشوري، ص 21.
- (30) يحي احمد الكعكي ، عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، ص 67،68 .
- (31) المرجع السابق، ص 68.
- (32) المرجع السابق.
- (33) ناظم عبدالواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط2، دار النهضة العربية، 2011، ص 392.
- (34) المرجع السابق، ص 392.
- (35) ينظر: أحمد إبراهيم علي، النظام العالمي الجديد، ط1، دار صادر، بيروت، 1994، ص 2.
- (36) ينظر: شقيق المصري، النظام العالمي الجديد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 20، 21، 72.
- (***) هو معلم وكاتب ومعلق صيني كندي ولد في سنة 1976 مقاطعة غوانغدونغ في الصين اشتهر عبر قنواته على يوتيوب Predictive History التي يناقش فيها التاريخ والاستراتيجية والحروب والتنافس بين القوى الكبرى
- (37) محمد نصر مهنا : في السياسات العالمية والاستراتيجية دراسة تحليلية ، دار المعارف، 1983، ص 21
- (38) *Frank H. Simonds and Brooks Emeny: The Great Powers in world (New York: The American Book Company, 1936), p.38*
- (39) المرجع السابق، ص 98.
- (40) ينظر : محمد نصر مهنا في ، السيارات العالمية والاستراتيجية، مرجع سابق ، ص 25.
- (41) مرجع سابق ، ص 25.
- (42) علي عودة العقابي، العلاقات السياسية والدولية - دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1996، ص 123.
- (43) فقد رخاف - ترجمة وتحرير شيرين فهمي، "التحولات العالمية" من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الحويات" (قضايا سياسية - islam online إنترنت).
- (44) مجلة المستقبل العربي، العدد 147، السنة الخامسة، 1991، ص 14
- (45) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري ، ط1 ، لاهلية عمان الأردن ، 1995 ، ص 516
- (46) مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1925 ميلاديه، ص 111.
- (47) ينظر: مرجع سابق، ص 112.
- (48) ينظر: علي شقيق: العلاقات الدولية في العصر الحديث - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، 1985، ص 212-213.
- (49) المرجع السابق، ص 98.
- (50) عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سياسة عالم المعرفة، المجلة الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 1989، ص 72 وما بعدها.
- (51) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، 1995، ص 186.
- (52) استيفن امبروز، الارتقاء إلى العالمية، ترجمة محمد حسيني، ط1، المكتبة الأكاديمية، 1994، ص 104.

- (53) ينظر: عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص 97.
- (54) ينظر: أبو خشم: موسوعة علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 77.
- (55) عبد المنعم المشاط، الأمن الدولي ونزع السلاح، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 1990، ص 77.
- (56) أحمد عبد الحميد مبارك، الإسلام والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1993، ص 197.
- (57) ينظر: محمد نصر مهنا، السياسة العالمية، لاستراتيجية دراسة تحليلية، (دار المعارف، 1983)، ص 146.
- (58) منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، ط 2، دار النشر جامعة طرابلس، 2013، ص 222.
- (****) يقصد بنزع السلام، والذي يسميه بعضهم بالحد من التسليح، هو ذلك الاجراء الذي تقوم فيه الدول بإلغاء فعاليتها المادية واستعداداتها العسكرية، كي لا تحتفظ تحت إمرتها إلا بالقوى الضرورية لتتبت أمنها العام.
- انظر: منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية مرجع سابق، ص 247
- (59) على الرغم من وجود الدوافع النبيلة لنزع السلام والحد من التسليح، ورغم كل الجهود الدولية الرامية لذلك فإن كل الدل كما اشرنا لا تتمنى الوقوف عن برامجها العسكرية ونلاحظ السباق على أشده في عصرنا الحالي
- (60) ينظر: محمد نصر مهنا، في السياسات العالمية والاستراتيجية "دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص 337، 338.
- (61) المرجع السابق، ص 338.
- (62) ينظر: ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، مرجع سابق، ص 634.
- (63) ينظر: المرجع السابق، ص 634.
- (64) المرجع السابق، ص 253.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والوثائق الدولية

1. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة، القرار رقم (A/RES/32/84B)، الدورة الثانية والثلاثون، نيويورك، 12 ديسمبر 1977م.
2. منظمة الصحة العالمية (World Health Organization)، *Public Health Response to Biological and Chemical Weapons: WHO Guidance*، جنيف، سويسرا، 2004م.
3. منظمة الصحة العالمية (World Health Organization)، *Laboratory Biosafety Manual*، الطبعة الثالثة، منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، 2004م.

ثانياً: المراجع العربية

أ- الكتب

1. أحمد إبراهيم علي، النظام العالمي الجديد وحرب الخليج، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 2004م.
2. أحمد عبد الحميد مبارك، الإسلام والعلاقات الدولية: دراسة مقارنة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1993م.
3. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، 1995م.
4. استيفن أمبروز، الارتقاء إلى العالمية، ترجمة محمد حسيني، ط 1، المكتبة الأكاديمية، 1994م.
5. بيتر كودين، حقائق عن الحرب النووية، ترجمة عائدة عبود رضا، دار القادسية، بغداد، العراق، 1985م.
6. جعفر عبدالسلام، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية، ط 1، مكتبة السلام العالمية، القاهرة، مصر، 1981م.
7. جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، تعريب عباسي عمر، ج 3، دار الجبل، بيروت، لبنان، دون تاريخ نشر.
8. شقيق المصري، النظام العالمي الجديد، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992م.

9. عبد الخالق عبدالله، *العالم المعاصر والصراعات الدولية*، سلسلة عالم المعرفة، العدد (133)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 1989م.
10. عبدالسلام جمعة زاقود، *العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد*، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م.
11. عبدالمنعم المشاط، *الأمن الدولي ونزع السلاح*، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 1990م.
12. عادل عبدالرحمن الصعيدي، *الأحياء الدقيقة الطبية*، دار النشر للجامعات، 2015م.
13. علي عودة العقابي، *العلاقات السياسية والدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات*، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1996م.
14. علي شفيق، *العلاقات الدولية في العصر الحديث*، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1985م.
15. محمود عبدالفتاح رضوان، *الحرب البيولوجية والكيميائية: التهديدات وآليات المواجهة*، دار النهضة العربية، 2012م.
16. محمد عبدالله الراوي، *علم الأحياء الدقيقة الطبي*، دار الفكر العربي، 2010م.
17. محمد عبدالسلام، *الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل*، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 1980م.
18. محمد نصر مهنا، *في السياسات العالمية والاستراتيجية: دراسة تحليلية*، دار المعارف، 1983م.
19. محي الدين علي عشاوي، *حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي: مع دراسة خاصة بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة*، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1972م.
20. منصور ميلاد يونس، *مقدمة لدراسة العلاقات الدولية*، ط2، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا، 2013م.
21. منيب الساكت، وماضي توفيق الجغبير، وغالب صباريني، *أسلحة الدمار الشامل: الكيماوية والبيولوجية والنووية*، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.
22. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، *موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة*، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2004م.
23. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، *موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة*، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2003م.
24. ناظم عبدالواحد الجاسور، *موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية*، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2011م.
25. هنري كيسنجر، *الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا*، ترجمة مالك فاضل البديري، ج2، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995م.
26. وعد الله يونس عبدالرزاق، *بعض أساليب الحرب الحديثة وطرق الكشف عنها والوقاية من أخطارها*، مطبعة الجمهورية، الموصل، العراق، دون تاريخ نشر.
27. يحيى أحمد الكعكي، *عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق*، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983م.

ب- المجلات والدوريات

1. مركز دراسات الوحدة العربية، *مجلة المستقبل العربي*، المجلد الرابع عشر، العدد (147)، بيروت، لبنان، مايو 1991م. (عنوان المقال ومؤلفه غير محددين في الهامش الأصلي).

ج- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

1. فقد رخاف، *التحولات العالمية: من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الحويات*، ترجمة وتحرير شيرين فهمي، موقع إسلام أون لاين، دون تاريخ. (بيانات المؤلف والعنوان بحاجة إلى مطابقة مع المنشور الأصلي).

2. محمد زرقوط، محتوى مرئي حول الأسلحة البيولوجية والسياسات الدولية، منصة تيك توك (TikTok) ، الحساب الوارد في الهوامش @Mohamedzorkot48 :، دون تاريخ نشر محدد. (عنوان المادة ورابطها غير متاحين للتحقق).

ثالثاً: المراجع الأجنبية

أ- الكتب

1. Croddy, Eric A., Wirtz, James J., & Larsen, Jeffrey A. (Eds.). (2005). *Weapons of Mass Destruction: An Encyclopedia of Worldwide Policy, Technology, and History* (2 vols.). ABC-CLIO, Santa Barbara, California, USA.
2. Simonds, Frank H., & Emeny, Brooks. (1935). *The Great Powers in World Politics: International Relations and Economic Nationalism*. American Book Company, New York, USA.

ب- فصول الكتب العلمية

1. Nutter, Forrest W., Jr., & Madden, Lawrence V. (2009). "Plant Pathogens as Biological Weapons Against Agriculture." In Suzanne M. Lutwick & Larry I. Lutwick (Eds.), *Beyond Anthrax: The Weaponization of Infectious Diseases* (pp. 335–363). Humana Press, Totowa, New Jersey, USA. https://doi.org/10.1007/978-1-59745-326-4_17

رابعاً: المراجع الواردة في الهوامش التي لم تكتمل بياناتها

1. عبدالرحمن نيشوري، مرجع غير محدد العنوان، ص21. لم تتوافر بيانات كافية لتحديد الكتاب أو سنة نشره أو دار النشر، ولذلك لا يمكن صياغة مرجع مكتمل له دون الاطلاع على المصدر الأصلي.